مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال
ISSN : 2602-6570
المجلد 05 العدد 01 - جوان 2022

الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية وعوامل نجاحها

(تجارب دول إسلامية)

Corporate Governance in Islamic Financial Institutions and its Success Factors (Experiences of Islamic Countries)

د. حرمل سليمة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة د. مولاي الطاهر-سعيدة-

salima.harmel@univ-saida.dz

تاريخ الاستلام: 2022/02/04 **تاريخ القبول: 2022/05/23**

ملخص:

تهدف الدراسة إلى التعرف على الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية، وإبراز مدى أهميتها واكتشاف عوامل نجاح تطبيقها في الدول التي بادرت إلى تأسيسها وهيكلتها وإصدار معايير خاصة بها، مستنبطة من المعايير الدولية لحوكمة الشركات وتكييفها بحيث تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

وقد خلصت النتائج من خلال التجارب المعروضة لبعض الدول الإسلامية بالتركيز على النموذجين الماليزي والأردني واللذان حققا نجاحا في المجال، أن أهم عوامل هذا النجاح هو وجود سلطة واستقلالية كافية لهيئة الرقابة الشرعية مع ضرورة تفعيلها بقوانين وأنظمة من طرف السلطات المختصة للدولة بإصدارات تدعم نظام الحوكمة للمؤسسات ككل وللمؤسسات المالية الإسلامية بصفة خاصة وضرورة الإشراف والرقابة عليها.

كلمات مفتاحية: حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية، نماذج دول إسلامية، معايير الحوكمة الإسلامية، دروس للاستفادة.

تصنيف JEL: G34, G2

Abstract:

This study aims to identify governance in Islamic financial institutions, highlight the extent of its importance and discover the success factors of its application in the countries that took the initiative to establish, structure and issue their own standards, derived from international standards of corporate governance and adapting them to comply with the provisions of Islamic Sharia.

The results concluded through the experiences presented to some Islamic countries focusing on the Malaysian and Jordanian models, which have achieved success in the field, that the most important factors of this success is the presence of sufficient authority and independence for the Sharia Supervisory Board with the need to activate it with laws and regulations by the competent authorities of the state with issuances that support the corporate governance system As a whole, and for Islamic financial institutions in particular, the necessity of supervising and controlling them.

Keywords: corporate governance of Islamic financial institutions, models of Islamic countries, standards of Islamic governance, lessons to benefit.

Jel Classification Codes : G34, G2

*المؤلف المراسل.

1.مقدمة

أصبحت الحوكمة نظاما ضروريا لكل المؤسسات في دول العالم خاصة في أعقاب الأزمة المالية الأخيرة التي شهدتها كبريات المؤسسات المالية والتي أثرت على السوق المالية والاقتصاد العالمي ككل بسبب ما عرفته من فساد وغش وتلاعب..، مما فرض ضرورة وجود هذا النظام والذي يتم من خلاله إدارة ورقابة أعمال الشركات وتحقيق الصرامة والشفافية في تسييرها للوصول إلى تحقيق الأهداف، الأمر الذي دفع بهيئات ومنظمات عالمية مختصة مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ولجنة بازل لإصدار العديد من المبادئ والمعايير لهيكلة هذا النظام الجديد ووضعه في إطار قانوني لضمان تبنيه بكل سلاسة من طرف البنوك، وبذلك ضمان مواجهة المخاطر التي يعتبر نشاطها حافلا بها والقيام بأعمالها بكل فعالية وكفاءة.

وليست البنوك الإسلامية بمعزل عن النظام المصرفي العالمي التي عرف نشاطها رواجا كبيرا ليس فقط على مستوى الدول الإسلامية بل انتشرت حتى في أروبا وأمريكا، حيث يعتبر هذا النشاط ذا طبيعة خاصة تلتزم فيه بأحكام الشريعة الإسلامية فتقدم خدماتها وتعتمد في الحصول على الأموال على الطرق المشروعة كالمضاربة والمرابحة وبيع السلع...،مما يزيد من تعقيد عملياتها ومعاملتها مقارنة بالبنوك التقليدية وجعلها في مواجهة لمخاطر أكثر، كما يمثل أساس هذه الطرق العدل والشورى والمساءلة والانضباط والوعي الأخلاقي والاجتماعي وهو ما يتوافق مع مبادئ حوكمة المنظمات التي ترتكز على تحقيق العدالة والمساواة أيضا في إطار الشفافية والإفصاح والمسائلة.

الأمر الذي بدوره جعل العديد من الدول الإسلامية تسعى إلى تأسيس هيئات ومجالس خاصة بإصدار معايير حوكمة إسلامية والالتزام بتطبيقها والعمل بها، مما أدى إلى تحقيق نجاح لنماذج البعض منها كما هو الحال مثلا بالنسبة للتجربة الماليزية والأردنية، وهو ما سوف نحاول استكشافه في هذه الورقة من مفهوم للحوكمة الشرعية ومبادئها ومعاييرها وأهم عوامل النجاح فيها واستخلاص الدروس للاستفادة.

إشكالية الدراسة:

إن تعقد عمليات البنوك الإسلامية وتشعبها يجعلها أمام تحدي تطبيق لمبادئ ومعايير حوكمة أكثر صرامة تعتمد بشكل قوي على الرقابة والانضباط والتقيد الصارم بالقوانين، وكذا على تأهيل عالي فيما يخص أعضائها والأفراد العاملين بها لاسيما أولئك الذين يختصون بقضايا إصدار الفتاوى وتكييف الجانب المالي والمحاسبي للعمليات مع أحكام الشريعة الإسلامية أو ما يسمى بهيئة الرقابة الشرعية

التي تعتبر العنصر الفعال في حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية ، وبالتالي فهي ملزمة بتطبيق معايير ومبادئ إسلامية أو ما يسمى بالحوكمة الشرعية.

ومن خلال ما تقدم يمكن طرح السؤال الرئيسي للدراسة كما يلي:

ما هي أسباب وأساس تحقيق النجاح للحوكمة بالمؤسسات المالية الإسلامية وكيف يمكن الاستفادة من ذلك؟

كما يتفرع عن ذلك الأسئلة الفرعية التالية:

-هل توجد عوامل نجاح خاصة بالحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية زيادة إلى المبادئ والمعايير الدولية للحوكمة ؟

- كيف يمكن الاستفادة من النماذج والتجارب التي حققت فيها بعض الدول الإسلامية نجاحا في حوكمتها لمؤسساتها المالية ؟

الفرضيات:

للإجابة على هذه التساؤلات نفترض ما يلي:

1-تتمثل عوامل نجاح الحوكمة في البنوك أو المؤسسات المالية الإسلامية بصفة عامة في العمل الجاد بين مختلف الأطراف الداخليين الخارجيين الفاعلين في الحوكمة، إضافة إلى الجهات الرسمية والمكلفة بتطوير النشاط أو القطاع المصرفي ككل.

2-تكون الاستفادة من التجارب الناجحة باستخلاص أهم العناصر الفعالة في نجاح الحوكمة الشرعية بها وتحديدها ثم تطبيقها مع محاولة للقيام بتوحيد العمل بها باعتبار أن الأساس الذي تقوم عليه المؤسسات المالية الإسلامية هو أساس واحد يتمثل في التعامل بأحكام الشريعة الإسلامية.

أهداف الدراسة:

- دراسة الحوكمة الشرعية ودورها الفعال في المؤسسات المالية الإسلامية.
- تسليط الضوء على تجربة بعض الدول في تطبيق مبادىء الحوكمة الشرعية في بنوكها ومؤسساتها المالية الإسلامية واستخلاص الدروس للاستفادة.

الدراسات السابقة:

1-حمدي معمر، فلاق صليحة، متطلبات حوكمة الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية مجلة دراسات في المالية الإسلامية والتنمية، المجلد 2 العدد4، جامعة تيبازة، الجزائر، 2021.

تهدف الدراسة إلى إبراز دور حوكمة الرقابة الشرعية في تفعيل أداء البنوك الإسلامية وكذا البحث في متطلباتها من خلال تطبيق معاييرها ومبادئها الصادرة عن مختلف الهيئات المالية الإسلامية، وقد خلصت النتائج إلى أن أهم الأطراف التي يجب حوكمتها هي هيئة الرقابة الشرعية من أجل ضمان توافق لنشاط المؤسسات المالية الإسلامية مع ما يتفق والشريعة الإسلامية.

2-مرغاد لخضر، جعفر صليحة، واقع الحوكمة في البنوك الإسلامية، دراسة حالة مجموعة البركة المصرفية خلال 2016، مجلة الاقتصاديات المالية والبنكية وإدارة الأعمال، جامعة بسكرة، العدد 5، جانفي 2018،

تهدف الدراسة إلى معرفة مدى تطبيق معايير الحوكمة الصادرة عن لجنة بازل ومجلس الخدمات المالية الإسلامية لدى مجموعة البركة المصرفية، و قد توصلت النتائج إلى أن مجموعة البركة المصرفية لديها إطار موحد للحوكمة تمتثل من خلاله كل الفروع بالسياسات والقوانين التي تصدرها المؤسسة الأم، وأنها تلتزم بتطبيق المعايير الدولية والإسلامية للحوكمة وأن لديها هيئة موحدة للرقابة الشرعية، وكذا لجنة للحوكمة والتدقيق الشرعي تضمن مراقبة العمليات وسيرها نحو التوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

3-سعد بن علي الوابل، الحوكمة المؤسسية والشرعية في المصارف الإسلامية، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، العدد 1، ديسمبر 2015،

تهدف الدراسة بصفة خاصة إلى معالجة الحوكمة الشرعية في المصارف الإسلامية، وقد خلصت النتائج إلى أن الحوكمة في المصارف الإسلامية تؤدي إلى تحقيق مصالح الأفراد والمجتمعات من خلال الأهداف الدينية والدنيوية والتي تسعى إلى تحقيقها، كما تؤدي إلى تعزيز الثقة وتحقيق العدل والشفافية ومحاربة الفساد من خلال تحقيق مبادئ الحوكمة على أنشطة الرقابة الشرعية.

2.تعريف الحوكمة الشرعية:

أولى المحاولات لتعريف مفهوم الحوكمة الشرعية وأهمها قدمها مجلس الخدمات المالية الإسلامي"IFSB"، وذلك من خلال المعيار رقم 10 الخاص بالمبادئ الإرشادية لنظم الضوابط الشرعية للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية الصادر في ديسمبر 2009، وقد تم تعريف الحوكمة الشرعية بأنها النظام الذي يشير إلى مجموعة من الترتيبات المؤسساتية والتنظيمية التي تتأكد من خلالها مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن هنالك إشرافاً شرعياً فاعلاً مستقلاً (الصالحي، 2017، صفحة 2) .

وتعرف الباحثة الحوكمة في المصارف الإسلامية بأنها ذلك النظام الذي يوفر الآليات والأدوات الشرعية والقيم الأخلاقية والاجتماعية السليمة المستنبطة من أحكام الشريعة الإسلامية سعيا لتحقيق مبادئ العدل والشفافية ومحاربة الفساد بهدف الوصول إلى تحقيق التميز في الأداء وزيادة الثقة في المؤسسات المالية الإسلامية وتطويرها.

3.أهمية الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية:

إن مبادئ التمويل الإسلامي تركز على وجود حوكمة مؤسساتية قوية ذات قيم وهيكل واضح وشفافية وإفصاح عن المعلومات، وتقيد صارم بمبادئ الشريعة الإسلامية وباختصار يمكن تلخيص أهمية الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية في النقاط التالية. (رابح، 2017، الصفحات 562-563)

- ✓ ضمان الامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية
- ✓ ضمان الإستقرار المالي والتشغيلي
- ✓ زيادة الثقة في الشركات والمؤسسات التي تطبق معايير الحوكمة وتحتكم إلى قواعدها
- ✓ زيادة تنافسية الشركة التي تطبق معايير الحوكمة.

4.معايير الحوكمة الشرعية:

كان لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية الاستباقية في إصدار معايير دولية لحوكمة المؤسسات المالية الإسلامية هدفها تنظيم أنشطة البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية وتوحيد الفتاوى الشرعية بما يتلاءم مع أحكام الشريعة الإسلامية، حيث أصدرت العديد من المعايير منها ما يحدد شكل المنتجات والخدمات المالية الإسلامية وأخرى تضع دليلا إرشاديا لكيفية عرض الحسابات المالية للمؤسسات المالية الإسلامية وحول المراجعة الإسلامية.

ولعل أهم المعايير التي تركز عليها معظم الدراسات تلك المعايير السبع والمتعلقة بالالتزام الشرعي والرقابة في المؤسسات المالية الإسلامية. (عبادة.، 2019، الصفحات 622-623)

المعيار الأول :تعيين هيئة الرقابة الشرعية وتكوينها وتقريرها: ويهدف هذا المعيار إلى وضع قواعد وإرشادات بشأن تعريف هيئة الرقابة الشرعيّة، وتعيين أعضائها وتكوينها والتقرير الصادر عنها لضمان التزام المؤسسات بأحكام الشريعة الإسلامية، وهذا المعيار ذو علاقة مباشرة بمهنة التدقيق الشرعي الخارجي.

المعيار الثاني :الرقابة الشرعية: ويهدف هذا المعيار إلى وضع قواعد وإرشادات لمساعدة هيئة الرقابة الشرعية للمؤسسة في أداء التدقيق الشرعي الخارجي للتأكد من التزام المؤسسة بأحكام الشريعة

الإسلامية المعتمدة من قبل هيئة الرقابة الشرعيّة للمؤسسة، وهذا المعيار ذو علاقة مباشرة بمهنة التدقيق الشرعي الخارجي.

المعيار الثالث :الرقابة الشرعيّة الداخليّة: ويهدف هذا المعيار إلى وضع قواعد وإرشادات حول التدقيق الشرعي الداخلي لدى المؤسسة أو أعمالها وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وهذا المعيار ذو علاقة بمهنة التدقيق الشرعي الداخلي.

المعيار الرابع :لجنة المراجعة والحوكمة للمؤسسات المالية الإسلامية :ويهدف هذا المعيار إلى التعريف بدور لجنة المراجعة والحوكمة ومسؤولياتها في المؤسسات المالية الإسلامية، كما يبين شروط تكوين اللجنة، وحدد المتطلبات الواجب توافرها في اللجنة لكي تكون فعالة، وهذا المعيار يتعلق بشكل مباشر بمتطلبات الحوكمة.

المعيار الخامس: استقلالية هيئة الرقابة الشرعية: ويهدف هذا المعيار إلى وضع القواعد والإرشادات اللازمة لمساعدة هيئة الرقابة الشرعية للمؤسسة في الجوانب المتعلقة باستقلاليتها، وكيفية مراقبة تلك الاستقلالية، ومعالجة المسائل المتعلقة بها، وهذا المعيار له علاقة مباشرة بمهنة التدقيق الشرعي الخارجي من حيث الالتزام بمتطلبات الأخلاقيات المهنية.

المعيار السادس :بيان مبادئ الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية: ويهدف هذا المعيار إلى وضع الحد الأدنى اللازم لإنشاء هياكل الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية، وهذا المعيار يتعلق بشكل مباشر بمتطلبات الحوكمة.

المعيار السابع :المسؤولية الاجتماعيّة للمؤسسات: ويهدف هذا المعيار إلى وضع معايير لتعريف المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات المالية الإسلامية في جميع جوانب أنشطتها، وتقديم التوجيه بشأن الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمسؤولية الإسلامية الاجتماعية للمؤسسات، وهذا المعيار يتعلق بشكل مباشر بمتطلبات الحوكمة.

5.خصوصية الحوكمة في البنوك الاسلامية ودورها في تفعيل هيئة الرقابة الشرعية:

إن خصوصية البنوك الإسلامية وما يميزها عن نظيرتها التقليدية هو وجود هيئة الرقابة الشرعية التي تمثل مركز الحوكمة لهذه البنوك. حيث تمثل عمود نجاح هذه المؤسسات فهي الأداة الأكثر دورا وفعالية في تخفيض المخاطر وزيادة الثقة في هذه المؤسسات.

ولقد عرفت الرقابة الشرعية بأنها التأكد من مدى مطابقة أعمال المؤسسات المالية الإسلامية لأحكام الشريعة الإسلامية حسب الفتاوى الصادرة والقرارات المعتمدة من جهة الفتوى، أو هي جهاز مستقل متكون من الفقهاء المتخصصين في فقه المعاملات ويكون أحد الأعضاء من غير الفقهاء

على أن يكون من المتخصصين في مجالات المؤسسات المالية الإسلامية وله إلمام بفقه المعاملات . (قطان، 2008، صفحة 3).

يعتمد نجاح البنوك الإسلامية على تحقيق الكفاءتين الكفاءة الدينية لهيئة الرقابة الشرعية والكفاءة المالية والتشغيلية للإدارة والأطراف الأخرى، حيث أن الحوكمة تؤثر بشكل مباشر على كفاءة هذه المصارف من خلال حوكمة الإدارة وحوكمة هيئة الرقابة الشرعية، فالتطبيق الجيد لمبادئهما جنبا إلى جنب سوف يؤدي إلى رفع كفاءة المصرف الإسلامي والعكس صحيح. (نعيمة، 2009، صفحة 17)

ومما يزيد من فعالية هذه الهيئة هو الإشراف من قبل الهيئات الرسمية للدولة على أعمال أعضاء هيئات الفتوى والرقابة الشرعية، من خلال إصدار القوانين التي تنظم عمل هذه الهيئات، أومن خلال إيجاد هيئة عليا تشرف على تطبيق القوانين، وتقوم بوضع المعايير الشرعية والمهنية، لأعمال هيئات الفتوى والرقابة الشرعية. (الصلاحين، 2010، صفحة 31)

كما توفر أدوات الحوكمة للرقابة الشرعية الآليات التي تحتاجها لضمان الفعالية والمساءلة واتخاذ قرارات رشيدة، فمتطلبات تعزيز الإبلاغ توجب وجود إجراءات محاسبية مطورة وأنظمة رقابة داخلية قوية، مما يزيد من الشفافية وانتظام التقارير المالية، وتصبح أنشطة الرقابة الشرعية أكثر قابلية للمساءلة عن القرارات التي تتخذها عن مستوي الأداء الذي ينتج عنها، وبالتالي تحديد نقاط ضعف الأداء ومعالجتها.

وعليه فإن نظام الحوكمة له دور كبير في تطوير أداء عمل هيئات الرقابة الشرعية، ونوجز ذلك فيما يلي : (عطية، 2015، الصفحات 303-304)

-تركز مفاهيم ومبادئ الحوكمة على تحقيق مصالح الأفراد والمؤسسات والمجتمعات، وهذا من الأهداف التي عززتها الشريعة الإسلامية.

-نظام الحوكمة هو انعكاس لنوعية الإدارة، حيث أن الإدارة الواعية تتأكد من أن ارتفاع مستوى الحوكمة هو المفتاح الذي يربطها بأدائها، على عكس الإدارة غير الواعية، تسعى دائما إلى الحصول على منافع ذاتية من ضعف مستوى الحوكمة، مما يؤثر على قرارات هيئات الرقابة الشرعية؛

-الالتزام بآليات الحوكمة في أنشطة الرقابة الشرعية سيؤدي إلى تطوير أدائها، والتغلب على مشاكلها المختلفة وزيادة قدرتها التنافسية التشغيلية والإدارية.

-تؤدي حوكمة هيئات الرقابة الشرعية إلى سهولة الحصول على المعلومات وممارسة الرقابة على مختلف جوانب أداء المؤسسات المالية الإسلامية وزيادة الثقة فيها وتحقيق التواصل مع الأطراف المختلفة.

-طبيعة المعلومات المتاحة لكافة المتعاملين مع المؤسسات المالية الإسلامية تعكس جودة الحوكمة، حيث أن مبدأ الإفصاح والشفافية أحد مبادئها.

6. واقع الحوكمة في البنوك الإسلامية الجزائري:

تحاول الجزائر دعم الجهاز المصرفي بصفة عامة والبنوك الإسلامية بصفة خاصة لاسيما من جانب الحوكمة لما أثبتته جميع التجارب الدولية والإسلامية من دور الحوكمة الشرعية الفعال في تعزيز الصناعة المالية ومحافظتها على حقوق الأطراف الفاعلة من مساهمين وملاك، وأصحاب المصالح بصفة عامة من زبائن ومستثمرين والمتعاملين، وما يميزها من إفصاح للمعلومات المالية والشفافية وبالتالي تحقيق الكفاءة التشغيلية والمالية.

وكان من أهم الأنظمة التي عرفها الجهاز المصرفي في الجزائر هو إصدار ميثاق الحكم الراشد 2009 بالإضافة إلى إنشاء مركز حوكمة المؤسسات وإصلاحات في عدة قطاعات ذات العلاقة، إلى جانب نشاط بعض البنوك الإسلامية (بنك السلام، البركة) وتشجيع فتح نوافذ للصيغ الإسلامية في بعض البنوك التجارية نظرا لوعي الزبائن ورغبتهم في تجنب المعاملات الربوية.

لكن يرى البعض أن الحوكمة في المؤسسة الجزائرية تعاني نقائص أهمها: (كروش، 2021،، صفحة 221)

-ضعف الاستثمارات الخارجية التي هي النواة الأساسية للمؤسسة.

-غياب الثقة مع الإدارة الجبائية الذي ينتج عنه تزوير في الحسابات وعدم مطابقتها للنتائج الفعلية وهذا ما ينافي الإفصاح والشفافية كمبادئ للحكومة.

-عدم وضوح العلاقات بين المساهمين والأطراف الفاعلة الأخرى المعبر عنها بمشكلة الوكالة الناتجة عن تداخل الصلاحيات، وعدم تماثل المعلومات.

كما أن البنوك الإسلامية في الجزائر تبقى تعاني بعض العثرات هي أيضا أهمها أن الواقع يكشف أن الرقابة الشرعية في غالب البنوك الإسلامية الجزائرية تحولت إلى واجهة فقط، حيث اقتصرت مهامها على ما يعرض عليها من فتاوى، وقليل من البنوك تتيح للهيئة مراجعة عملياتها الاستثمارية من واقع بياناتها المالية الخاصة بالاستثمارات، وعدد محدود منها يعتمد على وجود مدقق شرعي يتابع تنفيذ العمليات المصرفية والائتمانية. (رمضان، 2017، صفحة 90).

7.عرض نماذج بعض الدول الإسلامية في مجال الحوكمة الشرعية:

1.7. تجربة ماليزيا في حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية:

لعبت ماليزيا دورا مهما في تعزيز ودعم الصناعة المالية الإسلامية، من خلال إنشاء هيئة دولية تساهم في تنظيم وضبط المؤسسات المالية الإسلامية تمثلت في مجلس الخدمات المالية الإسلامية، وكذا ما يقدمه البنك المركزي بهذه الدولة في الرقابة على البنوك.

1.1.7. هيئة مجلس الخدمات المالية الإسلامية: تمثلت هذه الهيئة في مجلس الخدمات المالية الإسلامية والذي تأسس عام 2003 في العاصمة كوالالمبور وهو هيئة دولية تضع معايير لتطوير وتعزيز صناعة الخدمات المالية الإسلامية، وتضم بصفة عامة قطاع البنوك وسوق المال والتأمين التكافلي . (النوباني، حوكمة المؤسسات المالية الاسلامية، 2016، صفحة 54)

حيث يوضح الشكل رقم (01) ملخصا لإصدارات هذا المجلس.

الشكل رقم (01): إصدارات مجلس الخدمات المالية الإسلامية

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على النوباني، مرجع سابق.

2.1.7. البنك المركزي الماليزي:

يعتبر البنك المركزي الماليزي نموذجا في إحكام الرقابة والإشراف على عمل المؤسسات المالية الإسلامية، حيث كان له دور مهم في إصدار القوانين ووضع الأنظمة والتعليمات، وحتى العقوبات في حالة المخالفات.

1.2.1.7. الإطار التنظيمي للحوكمة الشرعية الصادرة عن البنك المركزي الماليزي:

صرح البنك المركزي الماليزي أنه يقوم بسن القوانين من خلال القوانين والمعايير الدولية، يضيف إلى ذلك الجوانب الشرعية التي تضع في الاعتبار المتطلبات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية؛ وقد أسس لهذا الغرض لجنتين للرقابة على الهيئات الشرعية هما لجنة مراجعة القوانين ولجنة المواءمة بين القوانين الوضعية والقوانين الشرعية الإسلامية تقوم بتعديل الجوانب المخالفة للشريعة الإسلامية. (بوكروشة، 2015، صفحة 110) ، حيث يمثل الشكل رقم (02) ذلك.

الشكل رقم (02): لجان الرقابة الصادرة عن البنك المركزي الماليزي

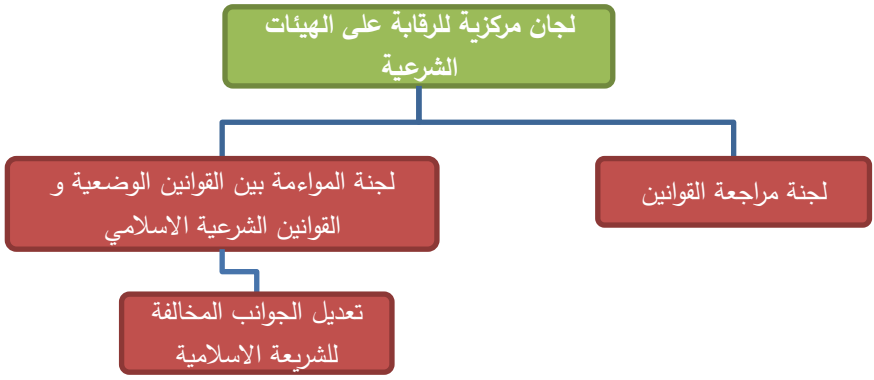

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بوكروشة مرجع سابق.

2.2.1.7.مبادئ إطار الحوكمة الشرعية الصادرة عن البنك المركزي الماليزي:

وضع البنك المركزي الماليزي هيكلا للحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية ينظم سير المؤسسات المالية الخاضعة لسلطته الرقابية، ويحدد فيه مبادئ إطار عمل الحوكمة الشرعية والمتمثلة في:

أ- ضمان توافق جميع العمليات والأنشطة المالية مع أحكام الشريعة الإسلامية من خلال تحديد توفير دليل إرشادي لمجلس الإدارة وهيئة الرقابة الشرعية وإدارة المؤسسة المالية الإسلامية حول كيفية تأدية واجباتها المتعلقة بالقضايا الشرعية.

ب- متطلبات للبنك المركزي فيما يخص هياكل الحوكمة الشرعية والعمليات.

ت-إصدار معايير الحوكمة الشرعية (معيار الحوكمة الشرعية سنة 2010 وإلزام المؤسسات المالية تطبيقه في سنة 2011 يحدد فيه توصيف الوظائف المتعلقة بالمراجعة والتدقيق الشرعي وإدارة المخاطر الشرعية والبحث الشرعي. (الشحري، 2018، الصفحات 19-20)

حيث يتكون الهيكل التنظيمي للمؤسسات المالية الصادر عن البنك المركزي من عناصر ووظائف تنظم إطار عمل الحوكمة تتمثل في بالاعتماد على الهيكل: (بوكروشة، 2015، الصفحات 112-115) .

-**الهيئة الشرعية:** ودورها المساءلة والرقابة، تتعلق بها وظيفة البحث الشرعي والتي تقوم بأبحاث شرعية قبل تسليمها للهيئة حيث خص البنك المركزي الماليزي في ذلك مهام محددة للهيئة الشرعية وواجباتها ومعايير الشخص المناسب للعمل في الهيئة الشرعية ومؤهلاته، ويمكن تمثيل هذه المؤهلات في الشكل التالي:

الشكل رقم (03): مؤهلات أعضاء الهيئة الشرعية للمؤسسات المالية في ماليزيا

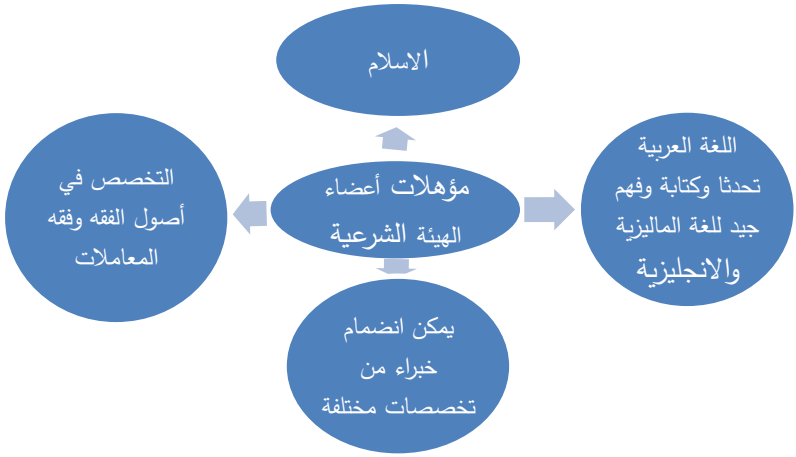

المصدر:_من إعداد الباحثة بالاعتماد على مرجع بوكروشة، مرجع سابق.

-**مجلس الإدارة** ودوره الرقابة الشاملة والامتثال.

-**الادارة:** ودورها التأكد من أن تنفيذ الأعمال التجارية والأعمال يتم وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية، وكذا توفير الدعم اللازم للهيئة الشرعية.

-**مجلس لجنة إدارة المخاطر:** وظيفته الرقابة وإدارة المخاطر الناشئة عن عدم الالتزام بالشريعة.

-**مجلس لجنة المراجعة:** يختص بوظيفتان أساسيتان وهما وظيفة التدقيق الشرعي والتي دورها تقييم مستقل موضوعي بهدف تحسين الامتثال، ووظيفة المراجعة الشرعية والتي تقوم بمراجعة العمليات الشرعية ومدى موافقتها للشريعة الإسلامية.

2.7.تجربة البنك الإسلامي الأردني:

1.2.7.تعريف البنك الإسلامي الأردني :

أسس البنك الإسلامي الأردني سنة 1978 لممارسة الأعمال التمويلية والمصرفية والاستثمارية طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية بموجب القانون الخاص بالبنك الإسلامي الأردني رقم (13) لسنة 1978 ،وتم إلغاء القانون المذكور وأستبدل بفصل خاصا للبنوك الإسلامية ضمن قانون البنوك رقم (28)لسنة 2000م وأصبح ساري المفعول اعتبارا من تاريخ 2000/08/02 .وتعتمد إستراتيجية البنك على عناصر أساسية تحكم عمله في السوق المصرفية وهي:

– المحافظة على قوة المركز المالي للبنك

–زيادة حصة البنك في السوق المصرفية؛

–الحفاظ على ترسيخ القيم والمثل العليا التي تحملها رسالة البنك الإسلامي.

ويلعب الهيكل التنظيمي دورا أساسيا مهما في توضيح مستويات المسؤوليات داخل المؤسسة والعلاقات بين مختلف الهياكل، ومعرفته تعطي صورة عن طبيعة التنظيم داخل المؤسسة. (تيماوي، 2011، الصفحات 335–336–337)

2.2.7. مبادئ الحوكمة المؤسسية لدى البنك الإسلامي الأردني:

تشمل المبادئ والمرتكزات الأساسية للحوكمة المؤسسية خمسة مجالات، هي حقوق المساهمين والمعاملة المتكافئة للمساهمين ودور أصحاب المصالح والإفصاح والشفافية ومسؤوليات المجلس من خلال مايلي:

1–الفصل بين منصبي رئيس المجلس والرئيس التنفيذي (المدير العام) على أن لا تربط بين رئيس المجلس أو أعضاء المجلس أو المساهمين الرئيسيين مع الرئيس التنفيذي صلة قرابة دون الدرجة الرابعة؛

2–أن يكون رئيس المجلس عضوا غير تنفيذي.

3–وجود هياكل تنظيمية وإدارية تتوزع فيها الصلاحيات والمسؤوليات بتحديد ووضوح تامين، ووجود أطر فعالة للرقابة تحقق الفصل الواضح في المسؤوليات وتفويض الصلاحيات.

4–الحرص على تحقيق العدالة في معاملة جميع الجهات ذات العلاقة، مثل المساهمين، المودعين، موظفي البنك، السلطات الرقابية.

5–الشفافية والإفصاح بشكل يمكن الجهات ذات العلاقة من تقييم وضع البنك وأدائه المالي.

6–المساءلة في العلاقات بين المجلس والإدارة التنفيذية وبين المجلس ولمساهمين وبين المجلس والجهات الأخرى ذات العلاقة.

7- الحرص على تحقيق مبادئ الملائمة في كل من أعضاء المجلس والهيئة والإدارة التنفيذية العليا للبنك. (الأردني، صفحة 6)

3.2.7. أسباب ريادة البنك الإسلامي الأردني في تطبيقه للحوكمة:

أعادت الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف (IIRA) ومقرها البحرين تصنيف الجودة الشرعية للبنك الإسلامي الأردني وذلك للعام الثامن على التوالي لاستمرارية تطبيق البنك لأعلى درجات الامتثال والالتزام بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية من خلال:

- ❖ تطبيقه السليم لممارسة الحوكمة الشرعية وفق تعديلات البنك المركزي الأردني.مع إعداد دليل حاكمية للبنك وفقا لأفضل الممارسات الدولية واستنادا لتعليمات الحوكمة الإسلامية الصادرة عن البنك المركزي.
- ❖ وجود هيئة رقابة شرعية تتألف من أربعة أعضاء من ذوي المؤهلات الأكاديمية العالية والخبرة في الفقه الإسلامي، تضمن تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في جميع معاملاته المصرفية والاستثمارية.
- ❖ تأسيس دائرة تدقيق شرعي داخلي مستقلة عن دائرة التدقيق الداخلي تقدم تقاريرها بشكل مباشر لهيئة الرقابة الشرعية.
- ❖ إعداد برامج تكوينية للموظفين فيما يتعلق بالتمويل الإسلامي.
- ❖ امتثال البنك لأفضل الممارسات الموصى بها لدى مجلس الخدمات المالية الإسلامية فيما يتعلق بالشفافية والإفصاح. (عزايزية، 2018، صفحة 9)، ويمكن تمثيل هذا التفوق في الشكل التالي:

3.7. تجربة دول إسلامية أخرى و دراسة مقارنة:

في دراسة بعنوان حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية لعبد الله صديقي و خولة فريز النوباني (حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية، 2016) قاما الباحثان بتوجيه استبيان للمؤسسات المالية الإسلامية وللبنوك المركزية في كل من المملكة العربية السعودية والأردن والسودان وباكستان، هذا الاستبيان احتوى على مجموعة من الفقرات ومحاور تدرس عموما مدى تطبيق الحوكمة الشرعية والالتزام بالمعايير، مع دراسة للمعوقات واقتراح لبعض الحلول.

ونظرا لأهمية هذه الدراسة ومحاورها ارتأت الباحثة أن تستند إلى هذه الدراسة وتقوم بإجراء مقارنة بين المحاور للحوكمة الشرعية بين الدول الأربعة اعتمادا على أرقام ومعلومات تضمها هذه الدراسة دائما، حيث قامت الباحثة بأخذ كل محور على حدى وحساب متوسط أجوبة كل سؤال في

المحور لكل دولة على حدى من الدول الأربعة وتمثيل ذلك بيانيا ليتبين أي من الدول الأكثر تفوقا في المحاور، ثم حساب متوسط كل سؤال على حدى للدول الأربعة مع بعض والأخذ بعين الاعتبار العبارات التي كانت مستوياتها مرتفعة خاصة لتبيان أسباب تفوق هذه الدول في هذه المحاور مع استخلاص مجموعة من النتائج.

المحور الأول: حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية ضرورة وليست مجرد استجابة لتوجهات رقابية إشرافية.

الشكل رقم (04): متوسط أجوبة كل عبارة على حدى في المحور الأول لكل دولة على حدى

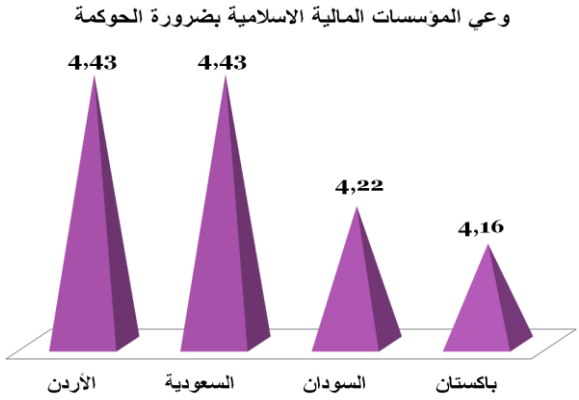

المصدر: من إعداد الباحثة باستعمال برنامج Excel

في هذه الفقرة أو المحور يبين لنا الشكل رقم (04) أن المؤسسات المالية الإسلامية في الأردن والسعودية بمتوسط قدره 4.43 كانتا الأكثر وعيا بضرورة تطبيق الحوكمة، لتليها السودان بقيمة 4.22 ثم باكستان بمتوسط قدره 4.16، وترجع الأهمية في نظر هذه المؤسسات وحسب العبارات التي حققت مستويات مرتفعة (بعد احتساب متوسط أجوبة كل عبارة على حدى للدول الأربعة مع بعض) إلى أن:

- الحوكمة تزيد الثقة في المؤسسة.
- الحوكمة تحدد مسؤولية الإدارة.
- الحوكمة أثبتت أهميتها في تخفيض المخاطر.

المحور الثاني: حوكمة الهيئات الشرعية مدرجة كآليات عمل واضحة.

الشكل رقم (05): متوسط أجوبة كل عبارة على حدى في المحور الثاني لكل دولة على حدى

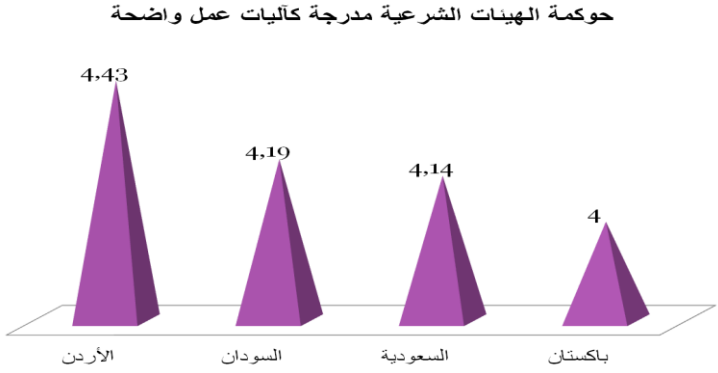

المصدر: من إعداد الباحثة باستعمال برنامج Excel

في هذه الفقرة او المحور يبين لنا الشكل رقم (05) أن المؤسسات المالية الإسلامية في الأردن كانت المتصدرة بمتوسط قدره 4.43 لتليها السودان بمتوسط قدره 4.19، ثم كل من السعودية وباكستان بقيم قدرها على التوالي 4.14 و4، ويرجع إدراج هذه المؤسسات للحوكمة الشرعية كآليات واضحة (بعد احتساب متوسط أجوبة كل عبارة على حدى للدول الأربعة مع بعض) إلى:

- إخضاع جميع العقود لموافقة ومراجعة الهيئات الشرعية.
- حق الهيئة الشرعية في الاطلاع على المعلومات في أي وقت.
- استقلالية كافية لأعضاء الهيئة الشرعية.

المحور الثالث: معايير الحوكمة كافية وليست بحاجة إلى تعديل

الشكل رقم (06): متوسط أجوبة كل عبارة على حدى في المحور الثالث لكل دولة على حدى

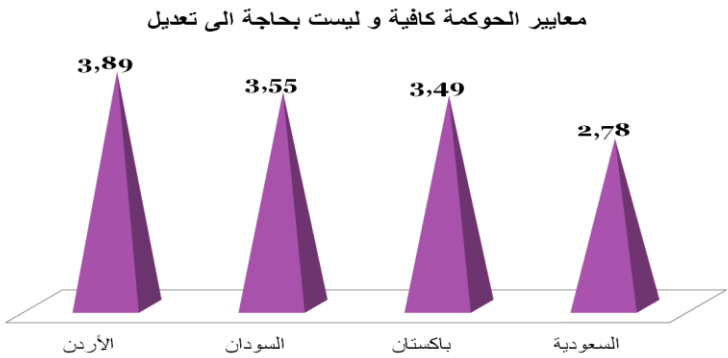

المصدر: من إعداد الباحثة باستعمال برنامج Excel

في هذه الفقرة او المحور يبين لنا الشكل رقم (06) أن المؤسسات المالية الإسلامية في الأردن والسودان وباكستان والتي سجلت متوسطات قدرها 3.89، 3.55، 3.49 على التوالي ترى أن معايير الحوكمة كافية وليست بحاجة إلى تعديل ويرجع ذلك (بعد احتساب متوسط أجوبة كل عبارة على حدى للدول الأربعة مع بعض) إلى:

- وجود قنوات واضحة للإجابة على استفسارات العملاء في المؤسسات
- وجود دليل واضح للحوكمة.
- في البنك لجنة متخصصة في الحوكمة.

إلا أن بنوك السعودية سجلت متوسطا منخفضا نظرا لافتقارها إلى وجود دليل وإلى وجود لجنة متخصصة في الحوكمة حسب إجابات المبحوثين.

المحور الرابع: معوقات تحقيق الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية

الشكل رقم (07): متوسط أجوبة كل عبارة على حدى في المحور الرابع لكل دولة على حدى

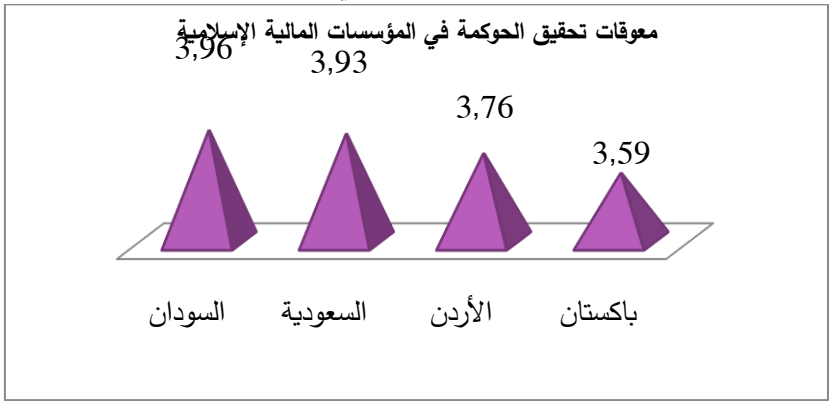

المصدر: من إعداد الباحثة بناء باستعمال برنامجExcel

في هذه الفقرة او المحور يبين لنا الشكل رقم (07) أن المؤسسات المالية الإسلامية والتي تعرف معوقات للحوكمة الشرعية هي السودان بمتوسط قدره 3.96 ثم تليها السعودية بمتوسط قدره 3.93 لتليها الأردن بمتوسط قدره 3.76، وأقلهم باكستان بقيمة 3.59 للمتوسط حيث أن أهم هذه المعوقات تتمثل في (بعد احتساب متوسط أجوبة كل عبارة على حدى للدول الأربعة مع بعض):

- تضارب الفتوى بين مؤسسة وأخرى في نفس المسالة.
- عدم إلزامية مبادئ الحوكمة وبالتالي ضعف المسؤولية والمساءلة.
- الجمع بين الرأي الشرعي والتدقيق الشرعي.

المحور الخامس: مدى نجاح بعض الطرق في التغلب على المعوقات

الشكل رقم (08): متوسط أجوبة كل عبارة على حدى في المحور لكل دولة على حدى

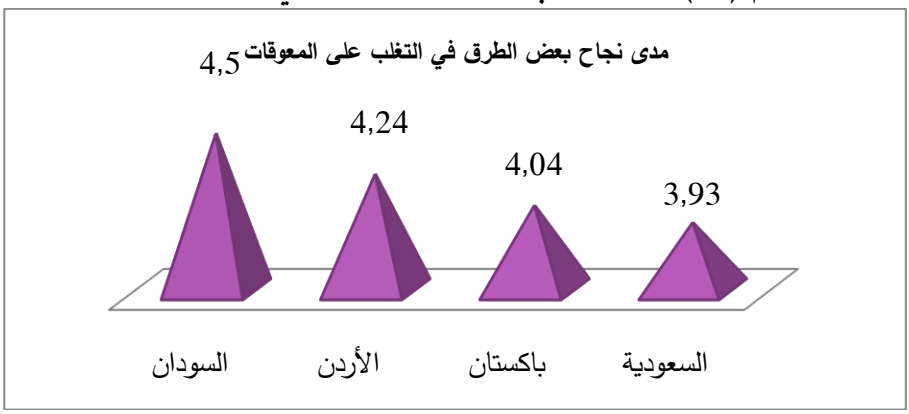

المصدر: من إعداد الباحثة بناء باستعمال برنامجExcel

في هذه الفقرة أو المحور يبين لنا الشكل رقم (08) أن المؤسسات المالية الإسلامية في السودان تصدرت استعمالها لبعض الطرق في التغلب على المعوقات بمتوسط قدره 4.5 مع الأردن بمتوسط قيمته 4.24، لتليهما باكستان بقيمة 4.04 للمتوسط ، أما السعودية فيبقى لديها نقص أيضا في التغلب على المعوقات بمتوسط قدره 3.93 حيث كانت أهم هذه الطرق (بعد احتساب متوسط أجوبة كل عبارة على حدى للدول الأربعة مع بعض) :

- توحيد وتنظيم مهنة التدقيق الشرعي.
- ضرورة الالتزام بالقرارات الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية والصادرة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية.
- توحيد مرجعية الفتاوى المالية الشرعية.

الدروس المستفادة: (نتائج الدراسة)

إن أهم الدروس المستخلصة من هذه الدراسة أو البحث والتي تمثل أهم عوامل نجاح الحوكمة في المصارف الإسلامية، ويمكن للمسئولين والمشرفين على الجهاز المصرفي بصفة عامة وعلى البنوك الإسلامية بصفة خاصة تتمثل في:

– تحديث الجهاز البنكي من خلال تفعيل تلك القوانين المتعلقة بالبنوك وتطويرها بما يتلاءم والبيئة المالية العالمية من خلال تطبيق مختلف الإصدارات العالمية لمبادىء الحوكمة والمعايير الحديثة، وكذا معايير المحاسبة والمراجعة الدولية، والسهر على إلزامية تطبيقها.

– ضرورة اهتمام البنك المركزي الجزائري بإصدار قوانين وتعليمات تشجع وتوجه العمل المصرفي الإسلامي والبنوك الإسلامية وعدم التضييق عليها.

– إشراف البنك المركزي على البنوك الإسلامية في مجال تطبيق معايير الحوكمة المنبثقة عن منظمة التعاون الاقتصادي ولجنة بازل، ومواءمتها مع الشريعة الإسلامية من خلال إصدار معايير للحوكمة الشرعية محلية تتوافق خاصة ومعايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية، وبالأخص تلك المتعلقة بالإفصاح والشفافية.

– إعداد دليل للحوكمة الشرعية من طرف الجهات المسئولة توضح فيه مهام ومسؤوليات أطراف الحوكمة، كما يعطي استقلالية كافية لأعضاء الهيئة الشرعية.

– تشكيل لجان وهيئات للرقابة الشرعية والتدقيق الشرعي، تتكون من أعضاء مؤهلين وذوي كفاءة، مع تحديد صلاحياتها ومسؤولياتها بما يضمن الرقي بالعمل المصرفي الإسلامي.

– توحيد الفتوى الخاصة بالرقابة الشرعية بين البنوك لإعطاء ثقة ومصداقية أكثر للخدمات والمنتجات التي تقدمها.

– وضع مؤشرات لقياس مدى تطبيق ونجاح الحوكمة في البنوك الإسلامية.

–ضرورة تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية لضمان عدالة ومصداقية القوائم المالية والإفصاح الكاف عن المعلومات.

– وضع آليات استراتيجيات لدعم الجامعات الإسلامية بهدف التكوين العالي المستوى في مجال المعاملات الإسلامية.

8.خاتمة:

لقد أثبتت الحوكمة في البنوك الإسلامية أهميتها من خلال مختلف النماذج والتجارب التي عرفتها مختلف الدول الإسلامية سواء في الدراسة الحالية أو دراسات أخرى، فهي تزيد الثقة في المؤسسات وتساعدها على جذب الاستثمارات وتحقيق أرباح حقيقة من خلال معاملاتها وتعليماتها التي تتوافق مع الأحكام الشرعية، والمحافظة الجيدة لحقوق أصحاب المصالح والمودعين خاصة، كما أنها ترفع من سقف مواجهة المخاطر وتخفيضها إلى أدنى مستوياتها لما تقدمه من إفصاح وشفافية للمعلومات والالتزام بالضوابط الأخلاقية.

لذلك وبالنظر إلى المخاطرة التي تتميز بها البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية مقارنة بتلك البنوك التقليدية نجدها أمام ضرورة تطبيق مبادئ ومعايير الحوكمة سواء تلك الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ولجنة بازل للرقابة على النشاط المصرفي، أو تلك الصادرة عن الهيئات الإسلامية مثل مجلس الخدمات المالية الإسلامية، والتي لا نجد تعارضا بينها وإنما تكاملا إضافة إلى دراسة معمقة وتطبيق صارم من خلال تكثيف جهود الدولة وخاصة البنك المركزي وضرورة الإشراف العالي على تطبيق هذه المعايير والامتثال لها، والتي تنص على ضرورة وضع هيكل تنظيمي ودليل إرشادي خاص بالحوكمة الشرعية تفعل فيه المبادئ لاسيما التركيز على الاهتمام بوظيفة الهيئة الشرعية وإنشاء لجنة خاصة بالتدقيق الشرعي مع ضمان الاستقلالية التامة لهما والتكوين العالي لأعضائهما في مجال الفقه الإسلامي والمعاملات المالية الإسلامية وكيفية التعامل بها ومراقبتها.

9.قائمة المراجع:

-ابتسام ساعد، خوني رابح. (2017). أهمية ممارسة الحوكمة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية. (جامعة محمد خيضر، المحرر) مجلة العلوم الانسانية (46)، 555-566.

-البنك الاسلامي الأردني. (بلا تاريخ). دليل الحاكمية المءسسية. 1-46. الاردن.

-بشرى نمديلي، صلاح الدين كروش. (2021،). دراسة تقييمية لحوكمة الشركات من خلال بعض التجارب العالمية. (جامعة تبسة، المحرر) مجلة دراسات في الاقتصاد وادارة الأعمال، المجلد 4 (1)، 208-225.

-بن تابت علال، عبدي نعيمة. (9 ديسمبر, 2009). يوم دراسي حول التمويل السلامي، واقع وتحديات. الحوكمة في المصارف الاسلامية، 1-20. الاغواط: جامعة عمار ثليجي الاغواط.

-بن عمارة نوال، العربي عطية. (2015). آليات ومتطلبات حوكمة هيئات الرقابة الشرعية. مجلة الفكر المحاسبي ، 19 (4)، 289-309.

-خلود احمد طنش، ابراهيم عبد الحليم عبادة. (2019). استقلالية هيئات الرقابة الشرعيّة ودورها في تعزيز العمل المصرفي الإسلامي في ضوء معايير الحوكمة الصادرة عن ايوفي: دراسة تحليلية نقدية. (جامعة الشارقة، المحرر) جامعة الشارقة للعلوم والدراسات الاسلامية، 16 (2)، 615-650.

-رفيق يوسفي، سارة عزايزية. (2018). تطبيق الحوكمة في المؤسسات المالية الاسلامية تجربة البنك الإسلامي الأردني،. (واد جامعة، المحرر) مجلة التنمية الاقتصادية، 3 (5)، 187-201.

-سعيد بهراوة، حليمة بوكروشة. (2015). حوكمة المؤسسات المالية الاسلامية تجربة البنك المركزي الماليزي. التنمية الاقتصادية، 2، 105-120.

-عبد الباري مشعل. (2010). تحديات ومعوقات حوكمة المؤسسات المالية الاسلامية. المؤتمر التاسع للهيئات الشرعية (الصفحات 1-11). البحرين: هيئة المحاسبة والمراجعة المؤسسات المالية الاسلامية.

-عبد العزيز الناهض، يونس الصالحي. (سبتمبر, 2017). نظرية الحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية مفهومها،ومستندها ومشكلتها ومبادئها ومرتكزاتها. تاريخ الاسترداد 30 جانفي, 2022، من https://www.researchgate.net/publication/335464806

-عبد القادر حيرش، لعلا رمضان. (2017). الحوكمة الشرعية في البنوك الاسلامية من وجهة نظر محاسبية، دراسة حالة الجزائر. (جامعة عمار ثبيجي الاغواط، المحرر) دراسات العدد الاقتصادي ، 8 (3)، 73-91.

-عبد الله صديقي، خولة فريز النوباني. (2016). حوكمة المؤسسات المالية الاسلامية. السعودية، السعودية:146 ص، كرسي سابك لدراسات الأسواق المالية الاسلامية.

-عبد المجيد الصلاحين. (2010). الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية. مؤتمر الخدمات المالية الاسلامية الثاني (الصفحات 1-36). طرابلس: المركز العالي للمهن المالية والإدارية، وأكاديمية الدراسات العليا.

-عبد المجيد تيماوي. (2011). نظم حماية الودائع في البنوك الإسلامي، تجربة البنك الإسلامي الأردني. الواحات للبحوث والدراسات (15)، 326-347.

-محمد امين علي قطان. (2008). هيئات الرقابة الشرعية اختيار أعضائهاو ضوابطها. المؤتمر السابع للهيئات الشرعية. البحرين: هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية.

-محمد بن أحمد جاناشال الشحري. (2018). دور الحوكمة الشرعية في تطوير المؤسسات المالية الإسلامية (تجربة ماليزيا). (مركز الدراسات والبحوثالانسانية والاجتماعية، المحرر) ملفات الابحاث في الاقتصاد و التسيير (الملف الخاص الرابع)، 12-31.

-محمد فرحان، محمد أمين قائد عبد القادر. (2014). الحوكمة في المصارف الاسلامية اليمنية، دراسة تطبيقية. (البنك الاسلامي للتنمية المعهدالاسلامي للبحوث والتدريب، المحرر) مجلة دراسات اقتصادية اسلامية، 20 (2)، 3-55.

-ميثاق الحكم الراشد الجزائري. (2009). ميثاق الحكم الراشد، الجزائر. الجزائر: ميثاق الحكم الراشد.